



بيان

الجمهورية العربية السورية

في

النقاش المواضيعي حول البند الرابع من جدول أعمال

مؤتمر نزع السلاح

"اتخاذ ترتيبات فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال

الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها"

يلقيه

المستشار أسامة علي

جنيف 2021/6/8

السيد الرئيس،

أشكر على عقد هذا النقاش المواضيعي وفق البند الرابع لجدول أعمال المؤتمر المعنون " اتخاذ ترتيبات فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها". وأضم صوتي إلى البيان الذي ألقته مندوبة كينيا الموقرة نيابة عن مجموعة الـ21. وأرغب في التأكيد على النقاط التالية كمساهمة من الجمهورية العربية السورية في النقاش الدائر حول هذا البند.

السيد الرئيس،

تجدد الجمهورية العربية السورية التأكيد على أن الضمان المطلق والوحيد لمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، هو الإزالة التامة للأسلحة النووية، وأن التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 1995 لا يعني بأي شكل من الأشكال استمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية بالمحافظة على ترسانتها النووية للأبد، لأن ذلك يتنافى مع سلامة واستدامة منظومة عدم انتشار الأسلحة النووية، رأسياً وأفقياً على حد سواء.

وريشما تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تعيد بلادي التأكيد على الحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن صك عالمي غير مشروط وغير قابل للإلغاء وملزم قانوناً لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات فعالة ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية في جميع الظروف، كأولوية قصوى، على النحو الذي دعا إليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 34/75. وينبغي أن يكون واضحاً وموثوقاً وخالٍ من الغموض وعدم التمييز، وتكون فيه ضمانات الأمن السلبية مقدمة بدون أي شروط.

السيد الرئيس،

وتعتقد بلادي أنه، وحتى يتم تحقيق هدف الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية، ينبغي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبارها خطوة إيجابية وتدبير مهم نحو تعزيز نزع

السلاح النووي العالمي وعدم انتشاره، ولهذا فإن الأولوية بالنسبة لبلادي هي الإسراع في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تنفيذاً لقرار الشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كجزء من صفقة التمديد النهائي للمعاهدة عام 1995، فاستمرار عدم تنفيذ قرار عام 1995 يقوض مصداقية المعاهدة ويخل بالتوازن الدقيق بين أركانها الثلاثة، وفي هذا السياق تذكّر بلادي الدول الأطراف بأن تمديد العمل بالمعاهدة إلى أجل غير مسمى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط. وتجدد بلادي المطالبة بالضغط على إسرائيل من أجل انضمامها كطرف غير نووي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلزامها بإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنفيذاً للقرارات الدولية ذات الصلة لاسيما قرار مجلس الأمن رقم 487 لعام 1981، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 33/75 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، وقرارها رقم 84/75 المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، وكذلك القرارات الصادرة عن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقرارات مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي ووثائقها الختامية للأعوام 1995 و2000 و2010.

السيد الرئيس،

في الختام، تؤيد الجمهورية العربية السورية أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح، باعتباره المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد المعني بالتفاوض على مسائل نزع السلاح، التفاوض حول صك دولي ملزم قانوناً غير مشروط وغير قابل للإلغاء لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وذلك عملاً بتوصية الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 34/75.

شكراً السيد الرئيس.